وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة زيان عاشور بالجلفة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

محاضرات في مقياس:

تاريخ الوقائع الاقتصادية

مقدمة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك ميدان العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير.

السداسي الأول

المحور الخامس

الوقائع الاقتصادية المعاصرة

من إعداد

الدكتور: بن موفق زروق

الفهرس:

المحور الخامس **الوقائع الاقتصادية المعاصرة**	100
أولا - الأزمات الاقتصادية	100
1. الأزمات الاقتصادية بعد ح ع 1	102
2. كيف نشأ الكساد	104
3. أسباب أزمة الكساد العظيم لسنة 1929	105
ثانيا - التقلبات النقدية بعد أزمة الكساد العظيم	106
1. التقلبات النقدية	106
2. 2– التضخم النقدي	109
ثالثا : إعادة بناء الاقتصاديات الرأسمالية	111
1. مصير الرأسمالية	111
2. تحليل شومبيتر	112
3. تحليل جاك جرمان	112
رابعا- بناء الاقتصاديات الرأسمالية	113
خامسا- إتباع السياسات الاقتصادية الموجهة	115
سادسا - بناء الاقتصاديات الاشتراكية	116

المحور رقم 05

الوقائع الاقتصادية المعاصرة

منذ القرن التاسع عشر وظهور الصناعة الآلية بدأت الأزمات الاقتصادية تشل اقتصاد البلاد الرأسمالية، حيث حدثت أول أزمة صناعية في بريطانيا 1825 ثم تلتها أزمة 1836 – 1848، ومن مطلع / وضربت الولايات المتحدة الأمريكية، تلتها الأزمة العالمية1847 – 1907، والسبب ، 1903، القرن العشرين حدثت أزمات متوالية خلال السنوات1900 الرئيسي من حدوث الأزمات هو فائض الإنتاج حيث يختل التوازن بين الكمية المنتجة و القدرة الشرائية لدى المستهلكين نظرا لما يحدث من التناقض بين صفة الإنتاج الجماعية وملكية عوامل الإنتاج الفردية وطبيعة الإنتاج الرأسمالي الذي لا يهدف إلا إلى تحقيق أكبر ربح، لأن الإنتاج أصبح يوجه في الحقيقة للطبقة القادرة على الشراء من جهة ومن جهة أخرى المنتج الذي لا يحقق ربحا ولو كان المجتمع في حاجة كبيرة إليه يتوقف عن الإنتاج، فيحدث اختلال التوازن الاجتماعي وحدوث الأزمة.

أولا - الأزمات الاقتصادية ومشكلة الكساد:

أ– تفسير الأزمات الاقتصادية حسب أنصار النظرية الماركسية و النظرية النقدية:

- يرى أصحاب النظرية الماركسية أن أجور العمال قليلة جدا في النظام الرأسمالي لذلك لا تمكنهم إلى شراء جزء قليل من الإنتاج الذي يتم بأيديهم، بينما الرأسماليون الذين يحصلون على فائض القيمة فإنهم يستطيعون شراء المنتج المتبقي كله، لكن يفوق احتياجاتهم فتبقى منتجات كثيرة مكدسة فتحدث الأزمة.
- أما أصحاب النظرية النقدية فيرون أن سبب الأزمات في العالم الرأسمالي منشأها النظام النقدي، حيث تقوم البنوك باستخدام الأموال المودعة لديها من الحسابات الجارية والتي كان من المفروض أن تبقى تحت تصرف أصحابها،

فتقو م البنوك باحتفاظ بنسبة من 20) إلى (% 30 من تلك الودائع لتلبي طلبات المودعين في حالة السحب الفوري، وتتصرف بالباقي بإخراجه للتداول مرة أخرى عن طريق عملياتها الاقتصادية) إقراض أو شراء أوراق مالية أخرى (وهي بهذا تصنع وسائل دفع جديدة تقوم مقام النقود القانونية فتجعل 100 مليون المودعة لديها مثلا 150 أو 200 مليون مما ينجم عنه تضخم مالي مفتعل فيتم الإخلال بالنشاط الاقتصادي وتحدث الأزمة.

ب- **الدورات الاقتصادية:** لقد تميز الإنتاج الرأسمالي خلال القرن التاسع عشر بظاهرة الدورات الاقتصادية المتلاحقة التي تختلف من حيث التوقيت وطول المدة وهي تمر بالمراحل التالية:

1- **مرحلة الانتعاش:** ويميل فيها المستوى العام للأسعار إلى الثبات أما النشاط الاقتصادي فيتزايد ببطء وينخفض سعر الفائدة والمخزون السلعي.
2- **مرحلة الرواج أو الرخاء:** تبدأ الأسعار في الارتفاع فتشجع المؤسسات المنتجة في زيادة حجم الإنتاج فيزداد حجم الدخل والعمالة.
3- **مرحلة الأزمة:** تبدأ الأسعار في الهبوط، ويتزايد تقلص حجم الإنتاج فتظهر البطالة العمالية، ويتزايد المخزون، ويبدأ الخوف التجاري في الانتشار وترتفع أسعار الفائدة.
4- **مرحلة الكساد:** تنخفض الأسعار بسبب كساد التجارة وضعف النشاط الاقتصادي وتعم 1896 التي حدثت أعقاب التراكم / البطالة، وكان أهم فترات الكساد الفترة بين1873 الرأسمالي والاستثمارات الزائدة وكان من أبرز آثارها ما يلي:

- عانت غالبية الدول عام 1873 من تقلبات مستوى النشاط الاقتصادي، ففي بريطانيا توقف حجم الإنتاج عن الزيادة عام1876.
- في ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية تم تخفيض نفقات الإنتاج بأكبر قدر ممكن مما كان له أثر كبير من أحداث البطالة.
- بريطانيا قاست من جمود الطلب العالمي على السلع المصنوعة مما انعكس أثره على السلع الرأسمالية وأحداث البطالة ثم تقلص حجم الاستثمارات الصناعية.

وامتدت آثار الكساد الأوربي الناتج عن تدهور المحاصيل الزراعية إلى الولايات المتحدة وأستراليا التي عانت من أزمات مالية عام 1893 كما انتاب حركة التجارة العالمية شلل عام خلال الفترة المذكورة.

- **ثانيا- الأزمات الاقتصادية بعد الحرب العالمية الأولى**: لقد نشأت أزمة الرأسمالية في مرحلة الحرب العالمية الأولى وخاصة بعد انفصال روسيا عن المنظومة الرأسمالية وكانت أول أزمة اقتصادية عام 1920 ، حيث كان الاقتصاد في عدد من بلدان أوربا يتخبط بسبب مشاكل الحرب العالمية الأولى، وأعقب هذه الأزمة العالمية الكبرى 1929 التي شملت العالم الرأسمالي كله وتسربت واقبها إلى اقتصاديات دول العالم الأخرى، حيث هبط الإنتاج إلى حدود لا مثيل لها في تاريخ الأزمات، وتقلص إنتاج العالم الرأسمالي ككل بنسبة 44% بينما بلغ الهبوط في بعض البلدان حتى نسبة50 إلى % 60 وتقهقرت البلدان

الرأسمالية من حيث مستوى الإنتاج من 20 إلى 30 عاما للوراء، إذ أرجعت الأزمة الصناعية الرأسمالية الأوربية والأمريكية إلى مستوى أدنى. فصناعة فرنسا أرجعت

إلى مستوى عام 1911 ، وصناعة الولايات المتحدة إلى مستوى عام 1905 بينما صناعة ألمانيا إلى مستوى 1896 وانجلترا إلى مستوى1897 لقد بدت بوادر الأزمة تظهر في الولايات المتحدة، إذ أن معدل الإنتاج بدأ في التدهور منذ عام 1927 لأن سياستها الاستثمارية الخارجية لم تتسم بالانتظام وذلك نظرا لحداثة خبرة المستثمرين الأمريكيين وعدم وجود أسطول تجاري أمريكي كالذي اعتمدت عليه تجربة الاستثمارات البريطانية الخارجية، فمهد ذلك لانطلاق شرارة الأزمة العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية.

وكان من بين الأحداث الهامة المحركة للأزمة في أكتوبر 1929 قرار بنك إنجلترا برفع سعر الخصم مما أدى إلى انسحاب بعض رؤوس الأموال الأوروبية، في أمريكا على وجه أقصى، إلى تدهور كبير في أسعار التعامل في بورصة نيويورك وانعكست تلك الأوضاع على الصناعات الأساسية كصناعة السيارات، حيث صاحب ذلك انخفاض كبير في الطلب على السلع المصنوعة، وهكذا بدأ الإنتاج والأسعار في تدهور مستمر إذ بلغت في بعض الصناعات 70 %، كما انتشرت البطالة وارتفع عدد العمال العاطلين عن العمل عام 1929ما بين 30إلى 40 مليون.

لقد تزعزعت مالية البلدان الرأسمالية جميعها وسقط النقد في 56 بلدا وهبطت الأعمال التجارية العالمية حتى الثلث واشتعلت في السوق حرب اقتصادية طاحنة أشدها قوة في سنوات الأزمة بين 1929 و 1933 ، إذ يقرر أن الدمار الذي خلفته سنوات الأزمة لا يقل في أبعاده عن الدمار الذي حلفته سنوات الحرب العالمية الأولى.

- **سياسات الحد من الأزمة:** لقد نشطت السياسات الاقتصادية من مختلف الدول لمواجهة آثار الأزمة ودفع عجلة النمو وتخفيض حدة البطالة وكان لتلك السياسات القومية صورا شتى:

ففي ألمانيا واليابان اعتمدت السياسة الاقتصادية على الإنفاق الحكومي التضخمي وعلى زيادة الطلب للأغراض الحربية، وبفضل ذلك ارتفع حجم الإنتاج الصناعي في ألمانيا عام 1937 .إلى % 121 عما كان عليه في عام1932 .

وفي بريطانيا اتخذت إجراءات سريعة للإنعاش الاقتصادي لم تعتمد على كثافة الإنفاق العام بل على تنشيط الائتمان بشروط بسيطة مما ساعد القطاع الخاص على النشاط السريع، وقد زاد الإنتاج في عام 1937 بنسبة % 71مما كان عليه عام1932

ثالثا: كيف ينشأ الكساد: يأتي الكساد عادة في أعقاب الرواج وفي أثناء الرواج يحدث ما يلي:

- تتحسن توقعات رجال الأعمال ويزداد الإقبال على شراء الأوراق المالية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها.
- تتوسع البنوك في منح الائتمان لتمويل عمليات المضاربة في البورصات.
- تصدر الشركات سندات جديدة وقد تلجأ إلى الاقتراض.
- تزداد الدخول ويزداد الطلب على الاستهلاك مما يصاحبه زيادة في الطلب على السلع الإنتاجية.

- هذا النشاط المتزايد ينعكس على البورصة فترتفع أسعار الأوراق المالية إلى الحد الذي لا تستطيع فيه أي زيادة.
- إلى هذا الحد تبدأ البنوك في تقليل فرص الائتمان وتقليل القروض ثم تبدأ في طلب أموالها المقرضة خشية أن المودعين يبدءون في سحب أموالهم.
- زيادة الطلب على السلع الإنتاجية يؤدي إلى ارتفاع أثمانها مما يرافق نقص في الطلب وإلى تراكم فائض كبير في إنتاجها، فيبدأ الإنتاج في التقلص مما ينعكس على البورصة فتنخفض أسعارها وتبدأ مرحلة الكساد.

رابعا : أسباب كساد سنة1929 :

1- انهيار بورصة الأوراق المالية في نيويورك في أكتوبر 1929 ، فعندما ارتفعت الأسعار إلى حدود لم تعرف من قبل بدأ الخبراء يتشاءمون مما نتج عنه سلسلة من التصرفات أدت إلى زيادة التشاؤم والسعي نحو بيع الأوراق، مما أدى إلى انهيارها بشكل أسرع.
2- يرجع البعض سبب الكساد إلى نفاذ فرص الاستثمار سنة 1929 حيث أن النشاط الاقتصادي بلغ القمة ولم يجد مجالا آخر للاستثمار فبدأت الأزمة وحل الكساد.
3- نقص الاستهلاك، يقول البعض إن نقص الاستهلاك كان سببا هاما في حدوث الكساد، إلا إن نقص الاستهلاك يؤدي إلى كساد الصناعات الاستهلاكية وبالتالي خفض استثماراتها مما يؤثر بالطبع على صناعات السلع الرأسمالية.
4- وكان من أسباب الكساد انكماش التجارة وانخفاض حجم الاستثمار الخارجي، إذ قامت حكومات الدول المختلفة بوضع عراقيل من وجه التجارة الخارجية، وأصبحت القيود تفرض بصفة خاصة على الواردات من المواد الغذائية والسلع الرأسمالية.

ثانيا - التقلبات النقدية ومشكلة التضخم:

1- **التقلبات النقدية**: كانت معظم عملات دول أوربا في مستهل القرن الثامن عشر في كل من انجلترا Bimetallism ترتكز على أساس معدني، فقام نظام المعدنين وفرنسا، إذ كانت العملات الذهبية توجد إلى جوار العملات الفضية، حيث كان يستخدم كل من الذهب والفضة وتتحدد بينها قيمة قانونية استبدالية، وتتوقف صلاحية هذا النظام على درجة ثبات النسبة القانونية بين الذهب والفضة، وهذا أمر صعب تحقيقه وذلك نتيجة لظروف إنتاجهما وعلى ذلك فإن استقرار هذا النظام يتوقف على ما يصيب إنتاجهما من تقلبات، فإذا زاد إنتاج الفضة مثلا فإن قيمتها السوقية تهبط عن مستوى قيمتها القانونية والعكس، وكذلك الحال بالنسبة للذهب، لذلك حينما زاد إنتاج الفضة في العالم في الربع الأخير من القرن التاسع عشر تدهورت قيمتها في الأسواق العالمية مما أدى إلى هجرة دول العالم لنظام المعدنين وأتباعهما لقاعدة الذهب.

لقد حدثت تجربتين هامتين خلال القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر وهاتين التجربتين كانتا كالآتي:

التجربة الأولى: تخص فرنسا، حيث قامت فرنسا في الفترة بين 1717 و 1720 بإصدار نقود ورقية إلزامية غير قابلة للصرف بالذهب وخلال التجربة في 1790 اضطرت فرنسا إلى إتباع النظام النقدي الورقي، لكن هذه التجربة لم تطل كثيرا حيث أن الأسعار بدأت في الارتفاع والمنتجات أصبح لها أسعار مختلفة حسب النقود الورقية والنقود الذهبية، مما أخاف الحكومة الفرنسية من مخاطر التضخم

فألغت النقود الورقية في عام1797 واعتبرتها نقود غير قانونية وعادت مرة أخرى إلى نظام المعدنين.

التجربة الثانية: تخص بريطانيا، لقد حدثت في بريطانيا كما حدث في فرنسا، نتيجة للخوف من مخاطر التضخم، أقبل الأفراد على سحب ودائعهم من البنك والمطالبة بتحويلها إلى نقود ذهبية، مما فرض على الحكومة أن تتخلى عن النقود الورقية في سنة 1821، وتتبع نظام الذهب، وكانت ألمانيا تعاني من تعدد عملاتها وعقد بها مؤتمرا نقديا في عام 1857 محاولا إصلاح الوضع إلا أنه لم ينجح في توحيد نقدها وظلت المشكلة قائمة حتى سنة 1873 إذ استطاعت أن تتبع النظام الذهبي وأتبعته في 1875 الدول الإسكندنافية ثم روسيا في عام 1897 ، وترتب عن الحرب العالمية الأولى اختفاء نظام قاعدة الذهب الكامل في معظم دول أوربا، فحلت بذلك العملات النقدية الورقية الإلزامية الغير قابلة للصرف، وترتب على الحرب العالمية الأولى ما يلي:

أ- قامت روسيا بإغراق الأسواق بكميات كبيرة من الأوراق النقدية وذلك لكي يسهل لها الأمر بتغيير النظام الرأسمالي إلى نظام اشتراكي، فلقد زاد المتداول من النقود الورقية في الفترة بين 1919 إلى 1923 من 61 مليار روبل إلى أكثر من8000 مليار روبل.

ب- أما ألمانيا فقد اضطرت نتيجة للضغط الاقتصادي المفروض عليها من قبل الحلفاء وعلى الأخص من فرنسا بدفع تعويضات الحرب، برفع عملتها من81 مليار مارك سنة 1920 إلى 400.000 مليار مارك عام1923 .

ت- أما بريطانيا فقد نادى بعض المفكرين الاقتصاديين منهم الاقتصادي " كينز" أي سياسة Managed Currency ومدرسة كمبردج بإتباع سياسة النقود

المدارة تحكم الدولة و السلطات النقدية في عرض النقود، لذلك في سنة 1925 عادت بريطانيا لنظام الذهب) عن طريق سبائك ذهبية (وبذلك يستطيع الأفراد تحويل الأوراق النقدية إلى ذهب إن أرادوا ذلك.

ولقد لقي هذا النظام ترحيبا كبيرا في عدة دول أوربية وغيرها حيث نجد أن في سنة 1929اتبعت هذا النظام 30 دولة كان ضمنها) فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا ، بلجيكا ، النرويج ، بولونيا وفنلندا (لكن هذه التجربة من التقلبات النقدية كانت تجربة غير ناجحة لأن النظام النقدي فقد أحد مزاياه الرئيسية بعد أن كان يسير سيرا تلقائيا أصبح مدارا ومتحكم فيه من جهة، ومن جهة أخرى عدم توازن الكمية النقدية بين الدول، إذ تدل إحصائيات عام 1931 على أنه 3/5 ذهب العالم كانت توجد في الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا. ونتيجة لأزمة 1929 ترتب على تسرب الذهب في بعض الدول وخاصة بريطانيا إلى ترك سياسة النظام الذهبي حيث بقيت في عام 1933 ستة دول فقط تتبع الأنظمة النقدية الذهبية.

بعد هذه التقلبات تم تقسيم دول العالم إلى ثلاثة مجموعات نقدية:

- ✓ مجموعة الدولار تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية؛
- ✓ مجموعة دول الذهب تحت قيادة فرنسا؛
- ✓ مجموعة دول الإسترليني تحت قيادة بريطانيا.

وفي سنة 1936 لم يسمح الوضع لفرنسا أن تبقى متبعة لتلك السياسة فخرجت من النظم النقدي الذهبي من خلال ذلك عقدت الدول الثلاث الكبرى الولايات المتحدة، بريطانيا، وفرنسا اتفاقية ثلاثية لإتباع سياسات نقدية متجانسة لتنظيم عملاتها إلا أن الوضع ساء من جديد في سنة 1939 م حيث أن النظام النقدي القائم حال دون التوسع في التجارة الخارجية مما أشعل الحرب العالمية الثانية وبعد

الحرب العالمية الثانية ثبت الدولار كمقياس رئيسي عالمي للتعامل النقدي الخارجي أي التجارة الخارجية.

2- التضخم النقدي:

يعرف معظم الاقتصاديين التضخم النقدي على أنه ارتفاع مستمر بمعدل الأسعار، فيجب ألا يكون ارتفاع الأسعار موسميا أو بسبب طارئ حيث ترجع الأسعار بعد زوال السبب إلى مستواها السابق، كما يعرف كينز ما يسميه بالتضخم(الحقيقي) "على أنه الحالة التي بها يزداد الطلب الكلي على السلع و الخدمات في حين لا يزداد الإنتاج، فعندما يصل الاقتصاد إلى هذه الحالة فإن استمرار زيادة الطلب الكلي يظهر بصورة كاملة كزيادة من الأسعار."

التضخم النقدي في ألمانيا ودول أوروبا الشرقية :لقد اجتاح التضخم ألمانيا، ودول شرق أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى مما سبب في انهيار اقتصاديات هذه الدول، وفي فقدان عملاتها قيمتها إذ أصبحت لا تساوي شيئا.

وللاستدلال على الدرجة الكبيرة التي مر بها التضخم في ألمانيا، ودول شرق أوربا في 25نلاحظ أن ارتفاع الأسعار قد وصل في نهاية التضخم إلى المستويات الآتية بالمقارنة بأسعار ما قبل الحرب.

الدولة	عدد مرات ارتفاع الأسعار
النمسا	14.000
المجر	23.000
بولندا	2.500.00
روسيا	4.000.000.000
ألمانيا	2.000.000.000.000

1- **أسباب التضخم**:

- ✓ التوسع الكبير في إصدار النقود؛
- ✓ زيادة ارتفاع الأسعار من الداخل أدى إلى خفض مقدرة تلك الدول التصديرية بسبب عدم المنافسة نظرا لأسعار منتجاتها العالية؛
- ✓ مطالبة النقابات العمالية بزيادة الأجور نظرا لارتفاع الأسعار مما يزيد من التكلفة
- ✓ الإنتاجية وبالتالي الزيادة في ارتفاع الأسعار من جديد و هكذا؛
- ✓ و السبب الرئيسي للتضخم النقدي في ألمانيا هو التعويضات التي كلفت بها لأدائها للمتضررين من الحرب، وخاصة فرنسا حيث لجأت الحكومة إلى طبع نقود جديدة لهذا الغرض مما أدى إلى ارتفاع شديد في الأسعار في 1923 إذ وصل سعر الصحف اليومية مثلا إلى 200.000.000.000 مارك للصحيفة الواحدة.

2- **نتائج التضخم**: أدى التضخم إلى عدة نتائج أهمها:

- ✓ زيادة دخل أصحاب التجارة و الصناعة مما وسع الفارق الاجتماعي الرأسمالي لهذه الطبقات وسيطرتها الكاملة على النشاط الاقتصادي؛
- ✓ نظرا لضعف العملات المحلية، توجه التعامل بالعملات الأجنبية مما وسع الفارق أكثر من حدة السيطرة الكاملة وضعف اقتصاد الدولة؛
- ✓ زيادة قروض الدولة لسد الفوارق و الاحتياجات الاقتصادية؛
- ✓ و أخيرا إتباع سياسة الدخل الحكومي للحد من هذه التناقضات و إصدار العملات الجديدة المحددة بدل العملات القديمة الأمر الذي سهل لها موازنة ميزانيتها، وفرض الضرائب في نمط الأسلوب النقدي الجديد الأمر الذي أعاد بناء النظام النقدي تدريجيا.

ثالثا : إعادة بناء الاقتصاديات الرأسمالية

تراءى لكثير من المفكرين الاقتصاديين الرأسماليين، التنبؤات التي تنبأ بها بعض المفكرين الاقتصاديين حول مصير الرأسمالية متمثلة في فشلها كما أشار إلى ذلك المفكر" ماركس " أو نجاحها الذي يقضي عليها في النهاية كما أشار إليه المفكر " شومبيتر." فالأزمات الاقتصادية التي حلت بالنظام الرأسمالي في القرن التاسع عشر والثلث الأول من القرن العشرين، تم حدوث الحربين العالميتين من جهة، ونشوء النظام الاشتراكي من جهة أخرى كانت احد المؤشرات لتلك التنبؤات، لكن الفكر الإنساني أحال دون ذلك فأعيد بناء الرأسمالية بإتباع أساليب وطرق جديدة من ناحية كرد فعل للفكر الاشتراكي ومن ناحية أخرى كرد فعل للتخوف الاشتراكي الزاحف بزعامة الإتحاد السوفيتي.

1- تحاليل لبعض النظريات والآراء حول مصير الرأسمالية:

قبل الحديث عن النمو الاقتصادي الأوربي بعد الأزمات وكيفية إعادة بناء الرأسمالية، يلزمنا الأمر أن نتكلم عن بعض التحاليل النظرية حول مصير الرأسمالية، لتسهيل فهم الموضوع فهما واضحا. تحليل ماركس يبني الماركسيون نظريتهم على التناقض القائم بين الطابع الاجتماعي للإنتاج والطابع الفردي للتملك، فالرأسمالية بطبيعة الحال تقوم بتوفير العمالة والنمو الاقتصادي ثم تحسين وارتفاع مستوى المعيشة كطابع اجتماعي، لكن تملك المشاريع والنشاط الاقتصادي في يد مجموعة قليلة والبحث في التوسع في زيادة الأرباح يطفئ الصبغة الاجتماعية وينمي النزعة الفردية مما يؤدي في النهاية إلى الاحتكار وإتباع سياسات تخدم الأقلية دون الفائدة الجماعية، وهذا عيب من عيوب الرأسمالية في نظر الماركسية.

فالنظام الرأسمالي يؤدي بطبيعته إلى استغلال العمال استغلالا كاملا لأن الأجر الذي يدفع إلى العامل في الحقيقة لا يساوي قيمة قوة عمله وهذا بدوره يؤدي إلى سوء تنظيم، وتوزيع الدخل والثورة، وهذه النتيجة في سوء التوزيع تؤدي بالتالي إلى حتمية مبدأ الصراع بين الطبقات حسب رأي الفكر الماركسي، ويتمثل الصراع الطبقي الأساسي في المجتمع الرأسمالي في الصراع بين الرأسماليين الذين يملكون أدوات الإنتاج والطبقة العاملة التي لا تملك إلا قوة العمل، ونتيجة لاستغلال الرأسماليين للعمال المتمثل في ارتفاع الأرباح وانخفاض الأجور يحدث تناقض بين الإنتاج والاستهلاك) أي أن العامل يرغب في الاستهلاك لكن لا يستطيع لأن دخله محدود (وهذا التناقض يؤدي إلى نشوء الأزمات.

نتيجة لهذه التناقضات ونتيجة لتقدم الرأسمالية ماديا مما يسهل للعمال الاتصال والتنقل فيما بينهم لتنظيم أنفسهم من اجل الصراع ضد الرأسمالية وهذا الصراع يؤدي في النهاية إلى القضاء على الطبقة الرأسمالية وقيام الطبقة العاملة التي تتبع النظام الاشتراكي.

2 - **تحليل شومبيتر**: يطرح المفكر السؤال التالي في كتابه " الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية" "Socialism Capitalism And Democracy" "هل في قدرة الرأسمالية البقاء؟ حسب رأيه لا، لأن النظام الرأسمالي لا ينهار من أجل الفشل الاقتصادي كما يرى ماركس وإنما من نجاحه، لأن نجاح النظام الرأسمالي وتطوره يبدأ من تحطيم المنظمات الاجتماعية التي في حقيقة الأمر هي التي تتولى حمايته وبتحطيمها يبدأ النظام الرأسمالي في الانهيار لأنه حطم الركيزة التي تحميه.

3- **تحليل جاك جرمان**(Jaque Germain): يشير" جاك جرمان" في كتابه " الرأسمالية في الميزان "لأنه بمقدور النظام الرأسمالي البقاء إذا ما أدخلت عليه بعض

التعديلات و الإصلاحات، فمثلا تحقيق الديمقراطية الاقتصادية وديمقراطية العمل ثم تدخل الحكومة بمد مساعداتها المالية في الحد من آثار الأزمات وتوجيه الاستثمارات في مشاريع تضمن البقاء للنظام.

رابعا- بناء الاقتصاديات الرأسمالية: نتيجة للأزمات الاقتصادية وما خلفته من أضرار اقتصادية ثم الحرب العالمية الأولى و الثانية ونتيجة للزحف الاشتراكي، قامت الحكومات الرأسمالي، وقد تمثلت التدخلات الحكومية في التالي:

1- **العمالة الكاملة:** حاولت وما زالت الحكومات الأوربية في تحقيق أو على الأقل رفع مستوى العمالة إلى نسبة عالية حتى يتمكن كل أفراد المجتمع في الاندماج في الحياة الاقتصادية، فاتبعت في ذلك سياسات منها توسيع الاستثمارات من أجل خلق فرص عمل جديدة ثم فتح المجال أمام النقابات العمالية من اجل أن تنظم نفسها وتتابع مطالبها من اجل رفع مستواها المادي .ووضع قوانين وبشروط للعمل ثم تحديد الأجور حسب قوانين عملية و عقلانية.

2- **التجارة الخارجية:** لعبت الجارة الخارجية دورا كبيرا في عملية التنمية الاقتصادية، وخاصة للدول التي لها أسواق ضيقة أو التي لا تتوفر لديها كميات كبيرة من الموارد الاقتصادية، وقد تمثلت التجارة الخارجية بصورة خاصة فيما بين الدول الأوربية بقيام مثل السوق الأوربية المشتركة ومنظمة التجارة الحرة، الكتل التجارية Trade Blocks الأمر الذي زاد من حرية التجارة وتوسيع السوق وهذا بدوره أدى إلى:

- ✓ كبر حجم الوحدات الإنتاجية؛
- ✓ التشغيل الكامل للوحدات الإنتاجية؛
- ✓ التشجيع على البحث و الابتكارات و التقدم التكنولوجي؛

- ✓ التشجيع على التخصص وتقسيم العمل.

3- **الاستثمارات والمساعدات الحكومية:** يعتبر هذا العامل من أهم العوامل في بعث النظام الرأسمالي للوجود فيعتبر بعض الاقتصاديين أن أهم عناصر النمو الاقتصادي الأوروبي تكمن في تلك العامل، فتوفر رأس المال يمكن من زيادة الطاقة الإنتاجية وزيادة إنتاجية العمل ثم الاستفادة من الابتكارات الجديد.

كما أن المساعدات الحكومية أعطت اهتماما كبيرا نحو الأفراد، والقطاعات المختلفة في الاقتصاد، ومن ذلك مثلا برامج مساعدة العجزة، والمسنين برامج الصحة، والتعليم المجاني، برامج مساعدة العاطلين عن العمل، هذا بالإضافة إلى الإعانات التي تقدمها الحكومات إلى الزراعة وإلى الجامعات والبحث العلمي.

وفي النهاية الإشراف على الخدمات العامة التي لا تهدف إلى الربح ثم كفالة المشاريع التي تحقق عجزا اقتصاديا أو خسارة في النتيجة، وتوسع الأمر إلى حماية مصالح

المؤسسات التي تعمل في الخارج.

4- **التقدم التكنولوجي:** الإنفاق من اجل التقدم التكنولوجي كان أحد العوامل الهامة في النمو الاقتصادي الأوروبي، ونتيجة للتقدم التكنولوجي أولت الحكومات اهتماما كبيرا للتعليم وخاصة التعليم الفني والطبيعي ثم التدريب العلمي.

5- **المساعدات والتشجيعات الاقتصادية والسياسية:** التي تقدمها الدول الرأسمالية لبعضها البعض من أجل المحافظة على بقائها ضمن النهج الرأسمالي.

خامسا- إتباع السياسات الاقتصادية الموجهة (Directed Economics):

جاء القرن العشرين بمشاكله وبعض أحداثه العالمية كالحربين العالميتين والأزمة 1933م، والثورة الاشتراكية في الإتحاد السوفيتي، فرأت الدول الغربية - الاقتصادية 1929 أنها لا تستطيع ترك الأحداث الاقتصادية تجري دون تدخل منها، وأصبح هذا التدخل مذهبا أطلق عليه الفرنسيون اصطلاح " الاقتصاد الموجه أو المسير "كما أطلق عليه البعض الآخر الاقتصاد المنظم، وكان الدافع لذلك إعادة التوازن المفقود من جراء إتباع مذهب الاقتصاد الحر.

ويقوم هذا الاتجاه على عاملين أساسيين:

1. الإبقاء على أسس النظام الرأسمالي كالملكية الخاصة ودوافع الربح والحريات الفردية؛
2. ا لتدخل الاقتصادي تصحيحا للمساوئ الناشئة عن نظام الحرية الاقتصادية، وتهدف سياسة التوجيه الاقتصادي إلى:

- ✓ تحقيق المنافسة الحرة باتخاذ التدابير ضد الاتحادات الاحتكارية بالحد من سيطرتها أو من مراقبتها، ثم إجراء التسهيلات اللازمة لإقامة النشاط التعاوني وتشجيعه؛
- ✓ تشجيع الادخار وذلك عن طريق تحسين أوضاع العمال ورفع الأجور وفرض نظم الضمان الاجتماعي والصحي؛
- ✓ إعادة التوازن الاقتصادي بتشجيع التسليف وتسهيل عمليته؛
- ✓ اتخاذ التدابير المختلفة في شتى القطاعات الاقتصادية كتأميم الصناعات الرئيسية وإخضاعها على الأقل لتوجيهات الدولة.

وقد عمل بنظام الاقتصاد الموجه دول أوربية ورأسمالية كثيرة، فمثلا ألمانيا تبعت تلك السياسة لتحقيق الاقتصاد الحربي وخاصة في الفترة بين الحربين العالميتين، أما إيطاليا اتبعت تلك السياسة لتوسيع زراعتها وإنماء صناعتها، أما الولايات المتحدة فرأت في ذلك مكافحة أزمتها الاقتصادية.

والمنهاج الذي تضعه الدولة يختلف من بلد إلى بلد آخر وذلك حسب ظروفها وطبيعة مواردها الاقتصادية (الطبيعية والبشرية).

سادسا - بناء الاقتصاديات الاشتراكية:

كان النظام الاقتصادي والسياسي السائد في روسيا قبل الثورة أكتوبر 1917 نظاما رأسماليا إقطاعيا، ولكن بعد الثورة أخذ تطبيق السياسة الاشتراكية، ولأول مرة في العالم فأخذت تؤمم الصناعات والمصارف ووسائل النقل والأراضي وفرض الاحتكار على التجارة الخارجية وإقامة الصناعة الثقيلة، ومنذ ذلك التاريخ ظهر اتجاهان:

- ✓ الأول هي الاشتراكية الوطنية التي تمثل حركة الدولة ترمي إلى إقامة دكتاتورية الطبقة العاملة تحت زعامة الحزب الشيوعي الوطني للوصول بكافة المجتمعات إلى مرحلة الشيوعية كما أشار إلى ذلك "ماركس".
- ✓ الثاني الذي تمثل في جميع الاتجاهات الاشتراكية، والتعاونية في العالم وهذه الاتجاهات تستفيد من كافة الكتابات الاشتراكية، ولكنها لا تلتزم بأي منها، بل تأخذ منها ما يتلاءم وظروفها الخاصة، كما تضيف إليها ما يحقق لها إغراضها التطورية.

أولا- الجانب الاقتصادي للمدرسة الاشتراكية:

يعتبر الجانب الاقتصادي من أهم جوانب النظرية الماركسية التي جاءت في كتابه " رأس المال" إذ يلاحظ" ماركس"، أن رأس المال الحديث بدأ تاريخه في القرن السادس عشر وذلك بسبب التوسع في التجارة الخارجية.

كما يرى ماركس أن رأس المال في معناه الحديث هو استبدال النقود بالنقود، لان رأس المال المقترض يولد فائدة وتتراكم هذه الفائدة بتكوين رأس المال جديد يستخدم في العملية الإنتاجية إذ تكون النهاية أي النقود تولد السلع وان السلع تولد النقود وتكون النتيجة استبدال النقود بالنقود .كما يرى ماركس أن هناك اختلاف بين قيمة التبادل (أي أن سعر السلعة يحددها السوق) وقيمة المنفعة (وهي مقدار العمل الاجتماعي الذي بذل في إنتاج السلعة)، يتم بيع السلع من السوق بقيمتها التبادلية التي تزيد عن قيمة المنفعة وهذا الاختلاف هو الذي يولد فائض القيمة الذي نادى ماركس بضرورة إعادته لأصحابه الحقيقيين وهم الطبقة العاملة وذلك بتحقيق العدالة الاجتماعية.

وجاء في تعريف الاشتراكية بمعناها الحديث مذهب اقتصادي واجتماعي من شأنه أن يؤكد أن بالإمكان إن يستبدل بمبادرة الأفراد الحرة عمل الجماعة المشترك في إنتاج الثروة وتوزيعها .ومن هذا التعريف تعني الاشتراكية المذاهب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتبعها الجماعات لقلب الأوضاع في ملكية خاصة للأموال إلى توزيع الناتج القومي بين إفراد المجتمع.

1- الزراعة الوطنية بعد قيام الاشتراكية:

لقد كان من أهم نتائج الثورة الروسية1917 م القضاء على الإقطاع وقيام الإشراف الحكومي، إذ تتصف الزراعة في روسيا في الوقت الحالي، شأنها شأن حروب النشاط الاقتصادي الأخرى، بأن الحكومة هي المشرف الرئيسي و الفعلي إذ:

1. تشترك مع المزارعين من الإنتاج عن طريق تملكها و إرادتها للمزارع الحكومية سوفخوز "Sovkhozy"؛
2. تؤثر في الإنتاج كما ونوعا وذلك بسيطرتها وتوجيهها للمزارع الجماعية كولخوز" Holkhozy "؛
3. تملكها لعوامل الإنتاج ووسائل النقل و احتكارها للتوزيع في الداخل و التصدير للخارج.

نلاحظ أن هذه السياسات تختلف من نظام اشتراكي إلى أخر فمثلا في يوغسلافيا مثلا أعطي الإشراف الكامل للعمال في بعض الوحدات بالقيام بعمليات الإنتاج و التوزيع داخليا وخارجيا، وهذا حسب الظروف الاقتصادية و السياسية المتبعة و المسيطرة مثل " التسيير الاشتراكي للمؤسسات "و الذي أخذت به الجزائر في فترة السبعينات.

2- الصناعة الوطنية بعد الاشتراكية:

لقد تقرر منذ قيام الثورة الصناعية إنشاء مجلس أعلى قومي مهمته تنظيم النواحي الاقتصادية ووضع السياسة المالية و إعداد المشروعات المطلوبة وتوجيه

الاقتصاد توجيها مركزيا، فصدر قانون بتكوين لجان الرقابة العمالية يتألف من العمال مهمته الإشراف على الفروع الإنتاج المختلفة.

كما قامت الحكومة على فترات متعاقبة باحتكار عمليات البنوك و التجارة الخارجية، و الداخلية وتأميم الصناعات الرئيسية ثم إصدار قانون تأميم الصناعات الصغيرة 1920 .

من جراء تلك الإجراءات أصبحت الصناعة الوطنية تشارك بنسبة متزايدة وفعالة في الإنتاج الصناعي العالمي، فبينما كان معدل المشاركة العالمية يشكل 3 % في سنة 1917 ارتفع إلى 10 % في 1937 و الى 20 % في 1965 .

لقد واجه تأميم الصناعة من المرحلة الأولى عديد من الصعوبات أهمها:

1. معارضة الدول الرأسمالية للنظام الاشتراكي متمثلة في قطع رؤوس الأموال المستثمرة في روسيا من قبل الدول الرأسمالية لان أساس الصناعة الروسية الممتدة من 1885 كان قائما على رؤوس الأموال الأجنبية؛
2. كانت أكثر المشاريع الصناعية مؤسسات صغيرة فردية وليست بشكل اتحادات احتكارية مما أدى إلى صعوبة كبيرة في التأميم و الإشراف عليها؛
3. سوء إدارة اللجان العمالية للمصانع المؤممة مما أدى الاختلال بالإنتاج و إيقاف العديد منها.

اتخذت الدولة الوطنية كثيرا من الإجراءات لإصلاح الأوضاع الصناعية المتدهورة و إدخال التحسينات على المصانع في إدخال وسائل تكنولوجية في عدد كبير من الصناعات وخاصة الصناعات الحربية وقد اتبعت الدولة الوطنية هذه السياسة

الاقتصادية الجديدة لمواجهة العقبات الاقتصادية والسياسية التي كانت تواجهها، ومن أهم تلك العقبات:

1. التخلف الاقتصادي قبل الثورة1917؛
2. الثورة السياسية الداخلية التي حدثت أعقاب ثورة1917؛
3. الألاعيب الدبلوماسية الغربية الرأسمالية في محاولة إفشال النظام الاشتراكي الجديد وإعادة الحكم الرأسمالي مرة أخرى.

وقد ظلت آثار تلك العقبات حتى 1925 حيث بدأ مشروع السنوات الخمس الأولى الذي يعتبره الاقتصاديون الاشتراكيون المعاصرون نقطة انطلاق الأولى من تاريخ التطور الاقتصادي الاشتراكي والتطور الاقتصادي الوطني في العصر الحديث.

3- **سياسة التوجيه الاقتصادي**: لقد تم تنظيم الاقتصاد الموجه في بادئ الأمر من الاتحاد الوطني على أساس الأتي:

1. تدخل الدولة بشكل كامل في النشاط الاقتصادي إذ تحولت الملكية كلية إلى الدولة فيما يخص النشاطات الاقتصادية (زراعية، صناعية، تجارية)؛
2. يجبر جميع الأفراد القادرين على مسؤولية العمل ولا يستطيع فرد أن يعيش على دخل غير مكتسب أي انتزاع فائض القيمة الذي كان يعود للرأسمالي؛
3. مبدأ العمل والأجر المطبق (من كل حسب جهده ولكل حسب عمله)؛
4. التخطيط والتوجيه الاقتصادي عن طريق مشاريع الخطط الخماسية؛
5. توجيه عوامل الإنتاج توجيها يغير من طبيعة الإنتاج فيحوله من إنتاج يهدف للربح إلى إنتاج يهدف لإشباع الحاجيات الاجتماعية؛
6. وضع خطط الخماسية من اجل تحقيق الأتي:

- ✓ ضمان الإدخال السريع للمنجزات العلمية المتطورة والعمل الدائم على استخدام التكنولوجيا في جميع القطاعات الاقتصادية؛
- ✓ إيجاد فائض اقتصادي يتمثل في الفرق بين الإنتاج الكلي والاستهلاك الكلي مع احتياطات نقدية تسمح بالتغلب على التأثير السلبي في تنفيذ الخطط من جانب مختلف العوامل المفاجئة وتمكن من القيام بالإنتاج بصورة منظمة ومنتظمة؛
- ✓ توزيع بعض من هذا الفائض على الأغراض الاستثمارية لإحداث العمالة من جهة ورفع مستوى المعيشة من جهة أخرى؛
- ✓ توسيع العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية مع البلدان الأخرى ولهذا علق بعض الاقتصاديين المعاصرين أن الاقتصاد الاشتراكي ما هو إلى اسم فقط أو أسلوب جديد تتبعه الدولة لتسيير أمورها الداخلية، أما كونه تستعمل فيه المبادلات الخارجية فإنه تحول إلى هدف البحث عن الربح وبهذا لا تخلوا صفاته الجوهرية صفات النظام الرأسمالي.

وكان أول مشاريع الخطط الحديثة قد وضع سنة 1928 يهدف إلى تنمية الاقتصاد بشكل عام وإلى بناء وسائل النقل والموصلات ثم استغلال المناجم والتوسع في الأراضي الزراعية، وطرق الري.

4- **مشروعات السنوات الخمس**: الغرض من تلك المشروعات هو تنمية عوامل الإنتاج والاعتماد على مصادر الثورة الداخلية من إقامة صناعات وطنية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي وإلى تدعيم أركان النظام الجديد وبذلك يستطيع الدفاع عن الدولة وأنظمتها.

1. أول هذه المشروعات 1928 –1932م: وضع إلى تحقيق تنمية الاقتصاد عموما وإلى بناء المصانع ووسائل المواصلات واستغلال المناجم والتوسع الزراعي،

وفي نهاية الخطة الخماسية الأولى زاد إنتاج الأدوات الكهربائية والآلات إلا أن إنتاج الحبوب وسلع الاستهلاك لم تحقق نتيجة لعدم ملائمة الظروف الطبيعية للإنتاج الزراعي؛

2. أما مشروع السنوات الخمسة الثاني1933 –1937م فنجح في زيادة إنتاج الصناعات الحربية وصناعة الحديد والصلب؛
3. أما المشروع الثالث فقد توقف نتيجة الحرب العالمية الثانية ونتيجة لهجوم ألمانيا على روسيا1941م وحل محله مشروع خاص هو مشروع الإنتاج الحربي" War Economic Plan" حتى نهاية الحرب؛
4. المشروع الرابع1946 –1950م اهتم بشؤون التعمير والبناء التي خلفتها أضرار الحرب وقد توسع هذا المشروع في زيادة كبيرة في إنتاج سلع الإنتاج ومواد الوقود؛
5. أما المشروع الخامس الذي انتهى عام1955 م تأثر هو الآخر بالحرب الكورية وأدى إلى التوسع في المجال الحربي كما حقق زيادة كبيرة في صناعة الحديد والصلب والفحم والبترول والحبوب.

الخلاصة:

أن بناء الاقتصاديات الرأسمالية لم يأت هفوة وإنما جاء نتيجة للتناقضات الاجتماعية والاقتصادية ونتيجة الصراع الذي قام بين مختلف الطبقات، الذي كان صداه في تطوير فكري وعلمي سريع) سياسي، واقتصادي (مد جذور النظام الرأسمالي بحياة ومنحنى جديدين استطاع من خلالها هذا النظام أن يفرض وجوده لأن هدفه الحقيقي نتيجة وعي الحكومات والأفراد معا، تحول إلى حل مشاكل التنمية الاقتصادية وأصبح يقوم الآن على أساس تأثير الحكومات على المتغيرات الاقتصادية العامة كالاستثمار والاستهلاك والفائدة والأسعار تأثيرا عاما.

أما فيما يخص اقتصاد النظام الاشتراكي فأن مشروعات السنوات الخمس السوفيتية كانت الركيزة الأساسية في تقوية وبناء الاقتصاد الاشتراكي السوفيتي ثم توسع هذا النظام في روسيا إلى عدة دول أخرى منها يوغسلافيا، الصين وبعض الدول الأخرى.

وختام الكلام ومن خلال الملاحظة يمكن القول أن دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية ليست أكثر من مجرد سرد لأحداث اقتصادية وحقائق علمية متباينة انبثقت خلال تطور المجتمعات الإنسانية، بل هي عبارة عن دراسة النظم الاقتصادية والنظريات الاقتصادية التي ظهرت في المجتمعات المختلفة، وعبر الأزمنة المتوالية لبيان الكيفية، والاتجاهات التي اتخذها النشاط الاقتصادي للإنسان في علاجه للمشكلة الاقتصادية من واقع تجارب مختلفة؛